وزير المالية: إجراءات إضافية لمواجهة الآثار الاقتصادية لـ «كورونا»

السعودية تقرر إيقاف بدل غلاء المعيشة ورفع ضريبة القيمة المضافة

أعلن وزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط المكلف السعودي محمد الجدعان ان المملكة قررت اتخاذ عدد من الإجراءات الإضافية لمواجهة الآثار المالية والاقتصادية الناتجة عن جائحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وقال الوزير انه تقرر إيقاف بدل غلاء المعيشة بدءا من شهر يونيو المقبل وكذلك رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5 بالمئة إلى 15 بالمئة بدءا من الأول من شهر يوليو المقبل.

وأوضح انه لرفع كفاءة الصرف تم تشكيل لجنة وزارية لدراسة المزايا المالية التي تصرف لجميع العاملين والمتعاقدين المدنيين ومن في حكمهم الذين لا يخضعون لنظام الخدمة المدنية في الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات والمراكز والبرامج الحكومية والرفع بالتوصيات خلال 30 يوما من تاريخه.

وذكر انه بلغ أثر ما تم إقراره من إجراءات 100 مليار ريال تقريبا (نحو 26.666 مليار دولار) شملت إلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية لعدد من الجهات الحكومية وخفض اعتمادات عدد من مبادرات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى للعام المالي 2020.

وأكد الجدعان أن الحكومة مستمرة في اتخاذ القرارات الضرورية لحماية المواطنين والمقيمين والاقتصاد بشكل مبكر للحد من تفاقم الأزمة وتبعاتها.

واشار الى أن الأزمة العالمية لانتشار الجائحة تسببت بثلاث صدمات لاقتصاد المملكة كل منها كفيل بإحداث تغيير مؤثر على أداء المالية العامة واستقرارها ما لم تتدخل الحكومة بإجراءات لاستيعاب هذه الصدمات.

محمد الجدعان

ولفت إلى أنه نتج عن انتشار الوباء وما اتخذته دول العالم من إجراءات احترازية صدمة أولى تمثلت في انخفاض غير مسبوق بالطلب على النفط أثر سلبا على مستوى الأسعار وأدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية التي تعد مصدرا كبيرا للايرادات العامة لميزانية الدولة.

وأضاف ان الصدمة الثانية تمثلت في تسبب الإجراءات الوقائية الضرورية المتخذة للحفاظ على أرواح المواطنين والمقيمين وسلامتهم ومنع انتشار الجائحة في توقف أو انخفاض كثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية وانعكس ذلك سلبا على حجم الإيرادات غير النفطية والنمو الاقتصادي.

وأفاد الجدعان بأن ثالث هذه الصدمات المؤثرة على المالية العامة كانت الاحتياجات الطارئة الى جانب النفقات غير المخطط لها التي استدعت تدخل الحكومة من خلال زيادة الاعتمادات لقطاع الصحة بشكل مستمر لدعم القدرة الوقائية والعلاجية للخدمات الصحية إضافة إلى اعتماد عدد من المبادرات لدعم الاقتصاد وتخفيف أثر الجائحة والمحافظة على وظائف المواطنين.

واعتبر أن هذه التحديات مجتمعة أدت إلى انخفاض الإيرادات الحكومية والضغط على المالية العامة إلى مستويات يصعب التعامل معها لاحقا دون إلحاق الضرر بالاقتصاد الكلي للمملكة والمالية العامة على المديين المتوسط والطويل.

ورأى انه وجب بالتالي تحقيق مزيد من الخفض في النفقات وإيجاد اجراءات تدعم استقرار الإيرادات غير النفطية وبناء عليه قامت وزارتا المالية والاقتصاد والتخطيط بعرض التطورات المالية والاقتصادية والإجراءات المقترحة لمواجهة هذه التطورات حيث صدر التوجيه باتخاذ أكثر الإجراءات ملاءمة وأقلها ضررا وأخفها حدة.

وقال «إننا أمام أزمة لم يشهد العالم مثيلا لها في التاريخ الحديث من أهم سماتها عدم اليقين وصعوبة معرفة واستشراف مداها وتداعياتها في ظل تطورات يومية تتطلب من الحكومات التعامل معها باليقظة والقدرة على اتخاذ القرارات الملائمة في الأوقات المناسبة وسرعة الاستجابة والتكيف مع الظروف بما يحقق المصلحة العامة وحماية المواطنين والمقيمين وتوفير الاحتياجات الأساسية والخدمات الطبية الضرورية».

وختم الجدعان تصريحه بالقول «إن الإجراءات التي تم اتخاذها اليوم وإن كان فيها ألم إلا أنها ضرورية وستكون مفيدة للمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي من منظور شامل وعلى المديين المتوسط والطويل لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين».

خفض سعر البنزين لشهر مايو الجاري

أعلنت شركة (أرامكو السعودية) خفض سعر (بنزين 95) إلى 0.82 ريال (نحو 0.812 دولار) وسعر (بنزين 91) إلى 0.67 ريال (نحو 0.178 دولار) لشهر مايو الجاري.

وقالت الشركة في بيان صحفي إن تطبيق أسعار البنزين المحدثة سيكون ابتداء من أمس الاثنين موضحة أن «تعديل أسعار منتجات الطاقة يتم وفقا لإجراءات حوكمة تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه».

وأضافت أن الأسعار المحلية لمنتجات الطاقة «قابلة للتغيير ارتفاعا وانخفاضا» تبعا للتغيرات في أسعار التصدير من المملكة إلى الأسواق العالمية.

يذكر أن الشركة أعلنت في 15 فبراير الماضي ان فترة المراجعة الدورية لأسعار البنزين ستكون شهرية بدلا من ربع سنوية وان التعديل سيكون في اليوم العاشر من كل شهر ميلادي فيما يتم التطبيق في صباح اليوم الحادي عشر.

إجمالي تخفيضات المملكة ستبلغ 4.8 مليون برميل

توجيه «أرامكو» بخفض إضافي لإنتاج النفط مليون برميل

صرّح مصدرٌ مسؤول في وزارة الطاقة السعودية أن الوزارة وجّهت شركة أرامكو إلى تخفيض إنتاجها من البترول الخام، لشهر يونيو القادم، بكمية إضافية طوعية تبلغ مليون برميل يومياً، تُضاف إلى الّتخفيض الذي التزمت به المملكة في اتفاقية أوبك بلس الأخيرة، في الثاني عشر من إبريل 2020. وعقب توجيه وزارة الطاقة بخفض إضافي للإنتاج ارتفع سعر خام برنت فوق 31 دولارا.

ومن المقرر أن يبلغ حجم التخفيض الذي ستلتزم به المملكة، قياساً على معدل إنتاجها في شهر إبريل الماضي، نحو 4.8 ملايين برميل يومياً. وبالتالي سيكون إنتاجها لشهر يونيو، بعد الخفضين الأساس والطوعي، 7.492 ألف برميل يومياً. كما وجّهت الوزارة الشركة إلى السعي لخفض إنتاجها في شهر مايو الجاري، عن المستوى المستهدف وهو 8.492 مليون برميل يومياً، بالتوافق مع عملائها.

وأكّد المصدر أن المملكة تستهدف من هذا الخفض الإضافي تحفيز الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس، والدول المنتجة الأخرى، للالتزام بنسب الخفض التي التزمت بها، وتقديم المزيد من الخفض في إنتاجها، وذلك سعيًا منها لدعم استقرار الأسواق البترولية العالمية.

وفي أبريل الماضي توصلت أوبك بلس إلى اتفاق تاريخي لخفض الإنتاد بنحو 9.7 ملايين برميل بدءاً من 1 مايو 2020، ولمدة تبلغ شهرين تنتهي في 30 يونيو 2020.

وخلال مدة الأشهر الستة التالية، بداية من 1 يوليو 2020 إلى 31 ديسمبر 2020، سيكون مقدار التخفيض الإجمالي المتفق عليه هو 8.0 مليون برميل يومياً. ويتبع ذلك تخفيض قدره 6.0 مليون برميل يومياً لمدة ستة عشر شهراً تبدأ من 1 يناير 2021 وحتى 30 أبريل 2022.

والأساس المرجعي لحساب التعديلات هو إنتاج النفط لشهر أكتوبر 2018، فيما عدا بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية والاتحاد الروسي، والأساس المرجعي لكل منهما هو 11.0 مليون برميل يومياً. وسيكون القرار الذي تم التوقيع عليه اليوم ساري المفعول حتى 30 أبريل 2022؛ ومع ذلك، فسوف يتم النظر في إمكانية تمديد القرار في شهر ديسمبر 2021.

ضعف الطلب مستمر رغم بدء فتح تدريجي للاقتصادات العالمية

أسعار النفط تتراجع بفعل وفرة المعروض العالمية

تراجعت أسعار النفط في بداية التعاملات الأسبوعية، أمس الإثنين، مدفوعة بوفرة المعروض العالمي للخام، واستمرار ضعف الطلب على الرغم من بدء فتح تدريجي للاقتصادات العالمية.

وتعاني أسواق الخام من ارتفاع مخزونات النفط الخام لدى المستهلكين، فيما يتوقع كبار منتجي النفط، بدء تحسن الأسعار اعتبارا من الربع الثالث المقبل.

تراجع العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يوليو بنسبة 1.68 بالمئة أو 54 سنتا إلى 30.46 دولارا للبرميل. كما تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط، تسليم يونيو / حزيران بنسبة 1.90 بالمئة أو 48 سنتا إلى 24.28 دولارا للبرميل.

ونفذت غالبية البلدان المنتجة للنفط، كالسعودية والإمارات والجزائر وروسيا والكويت، إجراءات تقشفية لمواءمة النفقات بالإيرادات الفعلية، لتجنب عجز أكبر في ميزانياتها بنهاية 2020.

البنوك ستتجنب منح تمويلات جديدة للحفاظ على جودة أصولها

«ستاندرد آند بورز»: أرباح بنوك الخليج تخفف آثار كورونا والنفط

قالت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني، إن الأرباح القوية نسبيا للبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، ومخصصات خسائر القروض، ستساعدها في تخفيف أثر الصدمة المزدوجة لجائحة كورونا وانهيار أسعار النفط.

وأضافت الوكالة في تقرير، أن البنوك الخليجية تستطيع امتصاص صدمة تصل إلى 36 مليار دولار، قبل استنزاف قواعد رؤوس أموالها.

وتوقعت الوكالة، أن تعاني ربحية البنوك في العام الحالي، بفعل الجائحة وانخفاض أسعار النفط. وذكرت أن البنوك السعودية هي الأقوى، بينما تتمتع بنوك الكويت بأعلى قدرة على مواجهة تكلفة مخاطر أكبر، أما بنوك البحرين وسلطنة عمان والإمارات، فهي الأكثر انكشافا على هذه التكاليف.

واتخذت بعض البنوك في الخليج، إجراءات للحفاظ على القوة العاملة لديها، لكن خفض الوظائف «سيأتي في العام المقبل على الأرجح إذا لم يتحسن الوضع»، بحسب الوكالة. ورجحت أن نمو التمويل سيظل محدودا، مع تركيز البنوك على الحفاظ على مؤشرات جودة الأصول لديها بشكل أكبر من استحداث نشاط جديد، وسط تدهور جودة الأصول وزيادة تكلفة المخاطر.

وخلف تفشي الفيروس آثارا اقتصادية واسعة دفعت الحكومات إلى إقرار حزم تحفيزية بعشرات المليارات لتخفيف التداعيات.

وحتى مساء الأحد، أصاب كورونا أكثر من 4 ملايين و144 ألفا حول العالم، توفي منهم ما يزيد على 281 ألفا، وتعافى أكثر من مليون 461 ألفا، وفق موقع «worldometer» المختص برصد ضحايا الفيروس.

الإمارات: لا نية لزيادة ضريبة القيمة المضافة

قالت وزارة المالية الإماراتية إنها لا تنوي زيادة ضريبة القيمة المضافة في الدولة. وقد استقبلت الشركات الأجنبية بأنه لن تكون هناك رسوم أو ضرائب مضافة باهتمام.

وتمثل الشركات الأجنبية في دبي وعدد من الإمارات الأخرى في الدولة النسبة الأكبر، بخلاف دول مثل المملكة العربية السعودية وعمان التي تمثل الشركات الوطنية النسبة الأعظم.

وتوجه الشركات معظم نشاطاتها للتصدير إلى آسيا وغيرها. وتوثق الإحصائيات الرسمية أن قيمة تجارة إعادة التصدير للإمارات وصلت إلى نحو 1.046 تريليون درهم خلال السنوات الثلاث الماضية، تشكل ما نسبته 25% من إجمالي تجارة الإمارات في نفس فترة الرصد والتي بلغت 4.141 تريليون درهم.

وفي مطلع يناير 2018، جرى تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات، وهي ضريبة غير مباشرة بنسبة 5% تفرض على معظم السلع والخدمات التي يتم توريدها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد.

وفي ديسمبر الماضي، بدأت الهيئة الاتحادية للضرائب تنفيذ قرار مجلس الوزراء، بشأن توسيع نطاق السلع التي تطبق عليها الضريبة الانتقائية لتشمل أيضاً السوائل المستخدمة في أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية وأجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية بواقع 100% و50% للمشروبات المُحَلاة.

توقعاً لمزيد من التحفيز

الذهب يرتفع.. وموجة صعود قادمة

ارتفعت أسعار الذهب، أمس الاثنين، مع تعزز جاذبية المعدن كملاذ آمن بفعل المخاوف من موجة جديدة من إصابات فيروس كورونا، وهو ما دعم التوقعات لمزيد من إجراءات التحفيز وخفض أسعار الفائدة.

كان السعر الفوري للذهب مرتفعا 0.3 بالمئة إلى 1705.73 دولار للأونصة، بعد أن فقد نحو 1% في الجلسة السابقة. ونزلت عقود الذهب الأميركية الآجلة 0.3 بالمئة إلى 1708 دولارات.

وقال المحلل في آي.جي ماركتس كايل رودا: «اشترى الناس عند تراجع السعر. حتى في أفضل الأحوال، مازلنا في بيئة ستظل أسعار (الفائدة) فيها بالغة التدني والسياسات المالية بالغة التيسير والتضخم سيكون مرتفعا».

وأوضح أن الذهب مرشح للارتفاع في المدى الطويل، وأن المستثمرين يحاولون وضع أيديهم عليه قبل أن يحلق عاليا، مضيفا أن هناك دعما فنيا كبيرا حول مستوى 1700 دولار.

وفي المعادن النفيسة الأخرى، ارتفع البلاديوم 2 بالمئة إلى 1919.96 دولار للأونصة، وزاد البلاتين 0.6 بالمئة مسجلا 769.93 دولار، في حين ارتفعت الفضة 0.4 بالمئة إلى 15.51 دولار للأونصة.

في الفترة بين يناير أبريل 2020

صادرات إسطنبول تتجاوز 2.5 مليار دولار في الثلث الأول من العام

أعلن اتحاد المصدّرين في إسطنبول، أن إجمالي صادرات المدينة خلال الأشهر الـ4 الأولى من العام الحالي، تجاوز 2.5 مليار دولار، محققاً نمواً بنسبة 2 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأضافت في بيان صادر عنها، أن إسطنبول رفعت من حصتها ضمن إجمالي الصادرات التركية، لتبلغ 5.3 بالمئة.

وذكر البيان أن صادرات إسطنبول خلال الفترة بين يناير أبريل 2020، وصلت إلى أسواق 185 دولة حول العالم، بقيمة إجمالية تجاوزت 2.5 مليار دولار.

وتصدّر العراق قائمة البلدان الأكثر استيراداً من إسطنبول، خلال هذه الفترة، وذلك بقيمة وصلت إلى 180 مليون دولار.

وحلت ألمانيا في المرتبة الثانية ضمن القائمة نفسها، بواردات بلغت قيمتها 141 مليون دولار، تلتها السويد بـ122 مليون دولار.

وأوضح البيان أن قيمة صادرات إسطنبول خلال أبريل وحده، بلغت 534 مليون دولار.

ونقل البيان عن محسن تشاقيجي، الرئيس التنسيقي لاتحادات المصدّرين في إسطنبول، قوله إن المنتجات الزراعية ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم صادرات المدينة خلال الفترة المذكورة.

وأضاف أنه في الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد العالمي، أزمات بسبب وباء كورونا، فإن إسطنبول زادت من حجم صادراتها، ومن نصيبها ضمن إجمالي الصادرات التركية.

سوق العمل ينهار.. وخسائر بـ 50 بالمئة من الوظائف في ألمانيا

قال معهد إيفو الألماني، أمس الاثنين، إن صناعات ألمانية عديدة تخفض الوظائف بسبب أزمة فيروس كورونا، موضحاً أن 39 بالمئة من شركات السيارات و50 بالمئة من الفنادق و58 بالمئة من المطاعم و43 بالمئة من وكالات السفر استغنت عن عاملين في أبريل.

وقال كلاوس فولرابه، مدير قسم المسوح بالمعهد، «من الآن فصاعداً، سيكون للأزمة تأثير على سوق العمل الألمانية».

وقال المعهد إن قطاعات أخرى عديدة شهدت تسريحات فاقت المعتاد لكن صناعة الدواء لم تستغن عن أي من العاملين فيها.

ومن حيث المناطق، كانت ولايتا بافاريا وبادن–فورتمبرج هما الأشد تضرراً في حين كانت التسريحات أقل بكثير في سارلاند ورايلاند–بالاتينات.

الصين.. تراجع دون المتوقع للقروض المصرفية في أبريل

انخفضت القروض المصرفية الجديدة في الصين بوتيرة أقل من المتوقع في أبريل مقارنة بالشهر السابق، بينما تسارع نمو المعروض النقدي مع تعزيز البنك المركزي سياسات دعم الاقتصاد المتضرر من فيروس كورونا. وقدمت البنوك الصينية قروضا جديدة بالعملة المحلية بقيمة 1.7 تريليون يوان (240.05 مليار دولار) في أبريل ، انخفاضا من 2.85 تريليون في مارس لكن بما يفوق التوقعات، بحسب البيانات الصادرة عن بنك الشعب الصيني أمس الاثنين.

وتوقع المحللون في استطلاع للرأي أن تنخفض القروض الجديدة إلى 1.50 تريليون في أبريل وفاقت القروض الجديدة في أبريل مستواها قبل عام البالغ 1.02 تريليون. وانخفضت قروض الأسر، ومعظمها للرهن العقاري، إلى 666.9 مليار يوان من 989.1 مليار في مارس.